

السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ
خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون
الإسلامية ، والمقدم من سعادة العضو منيرة
عيسى بن هندي بشأن الدور المساند الذي
تتولاه الوزارة لذوي الإعاقة السمعية الذين
يتعرضون لظروف تجعلهم يلجأون للمحاكم ،
ويكونون في حاجة ماسة
إلى من يستطيع التواصل معهم في هذا
الشأن ، ورد سعادة الوزير
عليه.



MUNEERA BINT' ISA SALEH BIN NEGIJI

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٩

معالي الأستاذ علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

عملاً بنص المادة ١٢٦ من اللائحة الداخلية للمجلس أود توجيه السؤال المرفق إلى معالي وزير العدل والشئون الإسلامية الشيخ خالد بن علي آل خليفة.. فأرجو من معاليكم التفضل بإحالة السؤال إلى معاليه للإجابة عليه .



وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

منيرة عيسى بن هندي
عضو مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
22 OCT 2009	
الرقم: ٣٢	

تم إدخاله في برنامج الحاسبة سم السجل العام وشؤون مكتب المجلس



MUNEERA BINT' ISA SALEH BIN HENDI

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٩ م

معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة الموقر
وزير العدل والشئون الإسلامية

تحية طيبة وبعد ،،،

كثير من المجتمعات في الدول المتقدمة أولت إهتماما خاصا بذوي الاحتياجات الخاصة ومنهم المعاقين سمعيا فأنشأت لهم المدارس والمعاهد وفتحت أقساما في الجامعات والكليات تستقطب هذه الفئة من المجتمع التي سلبت منها نعمة السمع ومع هذا لازالت هذه الفئة تمتلك الكثير لتقدمه للمجتمع من مهارات ومهن وقد يكونون من المبدعين فيها .

وعليه لا تنحصر المساواة في الوصول إلى المحاكم بالمواطنين العاديين فقط ، فذوي الإعاقة السمعية يستحقون فرصة اللجوء إلى المحاكم والإدلاء بشهاداتهم في المحكمة ، لكنهم مع هذا لازالوا يواجهون عقبات كثيرة .

فذوي الإعاقة السمعية لا يستطيعون معرفة إجراءات رفع الدعاوي القانونية دون مساعدة ، وقد لا يعرفون إلى أين يتوجهون طلبا للمساعدة أو أنهم قد لا يعرفون حتى أن تلك المساعدة متوفرة ، كما إنه لا يتم الإصغاء في كثير من الأحيان إلى مطالبهم أو أخذها بعين الاعتبار .

فالسؤال الذي نود توجيهه إلى معاليكم هو :

• هل هناك دور مساعد تتولاه وزارة العدل والشئون الإسلامية لذوي الإعاقة السمعية الذين يتعرضون لظروف تجعلهم يلجأون إلى المحاكم ويكونون في حاجة ماسة إلى من يستطيع التواصل معهم في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،،،

أختكم

منيرة بن هندي
عضو مجلس الشورى

عاجل

إيداء القانوني



بشأن الأسئلة الموجهة للسادة الوزراء

بم: ٣

التاريخ :

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى | إلى : هيئة استشاريين للمجلس

الرجاء إيداء ملاحظاتكم إن وجدت على السؤال الموجه من العضو مقدم السؤال قبل عرضه على مكتب المجلس .

ولكم جزيل الشكر ،،،

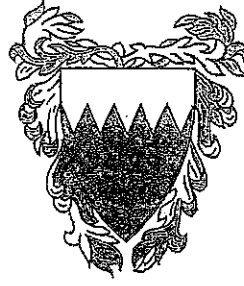
توصية هيئة المستشارين بشأن السؤال:

السؤال هو مرفوع الشروط القانونية

د. أحمد البزنجي

المستشار القانوني

١٠/٢٥ ٢٠٠٩



الرقم : ٣

التاريخ : ٢٧/١٠/٢٠٠٩م


**صاحب السعادة الأخ الكريم / عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ/ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية ، والمقدم من سعادة الفاضلة/ منيرة عيسى بن هندي عضو مجلس الشورى ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معالي الوزير يستحق قانوناً في ١٨/١١/٢٠٠٩م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

برجاء التفضل باتخاذ اللازم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،


**علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى**

تم إخطاله في برنامج المتابعة
قسم السجل العام وشؤون مكتب المجلس



الرقم : ٣

التاريخ : ٢٧/١٠/٢٠٠٩م

**صاحب المعالي الأخ الكريم / الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة الموقر
وزير العدل والشؤون الإسلامية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من سعادة الفاضلة / منيرة عيسى بن هندي عضو مجلس الشورى ، برجاء الاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا الخصوص ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معاليكم يستحق قانوناً في ٢٠٠٩/١١/١٨م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

تم إدخاله في برنامج المتابعة
قسم السجل العام وشؤون مكتب المجلس



الرقم: ص.ب. / وم ش ن / 2009
التاريخ: ١٢ نوفمبر 2009م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: اجابة السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (3) المؤرخ في 27 أكتوبر 2009م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي إلى صاحب المعالي وزير العدل والشئون الإسلامية بشأن هل هناك دور مساند تتولاه وزارة العدل والشئون الإسلامية لذوي الإعاقة السمعية الذين يتعرضون لظروف تجعلهم يلجأون إلى المحاكم ويكونون في حاجة ماسة إلى من يستطيع التواصل معهم في هذا الشأن .

يسرني أن أرفق لمعاليكم اجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

انتم

عبدالعزیز بن محمد الفاضل

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
12 NOV 2009	
الرقم: ١٢٠٠ / ١٧٢٩١٦١٤	

تم ايداعه في برنامج الخابذة
قسم السجل العام وشئون مكتب المجلس

نسخة إلى:

معالي وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء.
معالي وزير شؤون مجلس الوزراء.

S.H



رقم الكتاب: م و ع - ٢٠٠٩/٢/٣٦
التاريخ: ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ
الموافق: ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ م

المؤثر صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي

يطيب لسي أن أهدي معاليكم خالص تحياتي وتقديري، وبالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٣ المؤرخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي حول الدور المساند للوزارة لذوي الإعاقة السمعية الذين يلجأون إلى المحاكم. يسرني أن أرفق معاليكم طيه الإجابة على السؤال المشار إليه بعاليه.

وتفضلوا سعادتم بقبول فائق التحية والاحترام...

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية



إجابة

وزير العدل والشؤون الإسلامية على سؤال سعادة العضو منيرة بن هندي عضو مجلس الشورى الموقرين عن الدور المساند للوزارة لذوي الإعاقة السمعية الذين يلجأون إلى المحاكم

بعد أن قدمت سعادة العضو لسؤالها على النحو الذي يوضح حاجة المعاقين سمعياً لإهتمام خاص وبما يستوجب تهيئة الفرصة لهم للجوء إلى المحاكم ومن ثم مساعدتهم في ذلك - وخلصت إلى توجيه السؤال على النحو التالي:-

هل هناك دور مساند تتولاه وزارة العدل والشؤون الإسلامية لذوي الإعاقة السمعية الذين يتعرضون لظروف تجعلهم يلجأون إلى المحاكم ويكونون في حاجة ماسة إلى من يستطيع التواصل معهم في هذا الشأن.

وبدأى ذي بدء فإني أتوجه إلى سعادة العضو الأستاذة منيرة بن هندي بوافر الشكر والتقدير على سؤالها الذي يصب في مسألة الحماية القانونية لذوي الحاجات الخاصة داخل مملكة البحرين.

وعن دور وزارة العدل في هذا الخصوص، فإنه من اللازم الإشارة إلى ما قرره دستور المملكة من أن حق التقاضي مكفول وفقاً للقانون وأن الوزير يتولى الإشراف على شئون وزارته وتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها وعلى ذلك فإن رسالة وزارة العدل تتمثل أساساً في تهيئة الأجهزة الإدارية والتنفيذية داخل الوزارة حتى يقوم القضاء والنيابة العامة برسالتهم في تطبيق القانون وإرساء العدالة على النحو الذي يضمن المحافظة على الحقوق والحريات في جو من الاستقلالية التامة.

على أن الجدير بالذكر أن تشريعات المملكة تراعي حاجة ذوي الحاجات الخاصة على النحو المعتاد والمأخوذ به في القوانين المقارنة وذلك فيما يتعلق بالأمور التي تخص ساحات القضاء أو الولاية على المال أو النفس ومن ذلك .

• المادة ٨١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٤/١٩٩٦ حيث تقرر أن يؤدي من لا قدرة له على الكلام الشهادة، إذا أمكن أن يبين مرادة، بالكتابة أو بالإشارة.

• المادة ١٢٢ من القانون المتقدم يعتبر في حلف الأخرس ونكوله ورده لليمين، إشارته المعهودة إن كان لا يعرف الكتابة.



• وفي قانون الولاية على المال الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٩٨٦/٧ تقرر المادة ٥٢ منه أنه إذا كان الشخص أعمى أو أصم أو أبكم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمجلس أن يعين له مساعداً قضائياً يعاونه في التصرفات المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا القانون....

ويكون تعيين المساعد القضائي بناء على طلب شخص المطلوب مساعدته أو ذوي الشأن.

وبحسب المادة ٥٣ من المرسوم بقانون بشأن الولاية على المال المذكور فإنه:

- يشترك المساعد القضائي في التصرفات المشار إليها في المادة السابقة، وإذا امتنع عن الإشتراك.... عين شخصاً آخر للمساعدة وفقاً للتوجيهات التي يبينها في قراره ... وله أن يأمر بإنفراد المساعد بإجراء التصرف.

هذا ومن الجدير بالذكر أن المادة ٣٠ التي أشارت إليها المادة ٥٢ السالف رصدها تناول كافة التصرفات التي يتصور أن يباشرها كل شخص في حياته والتي من بينها رفع الدعاوى.

ولعل سعادة العضو الموقرة ترى أن في نصوص قانون الولاية على المال السابقة ما قد يطمئنها إلى أن القوانين القائمة تتضمن الأحكام اللازمة لتوفير من يتواصل مع ذوي الإعاقة السمعية ليس فقط عند لجوئهم للمحاكم ولكن أيضاً في المحاكم وأمور حياتهم المالية وغير المالية.

ومع مراعاة ما تقدم فإن المحاكم وكذا كافة الإدارات في الوزارة تحرصاً وتطبيقاً لأحكام القانون الاستعانة بذوي الاختصاص في مجال (لغة الإشارة) في شأن ذوي الإعاقة السمعية وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة والتي تتوافر لديها مثل هذه الخبرات كل ما طلبت المحاكم أو الإدارات ذلك وكذا كل ما طلب الشخص المطلوب مساعدته أو ذوي الشأن ذلك.

أما عن جهود الوزارة التي يمكن أن يستفيد منها ذوو الإعاقة السمعية أنفسهم ومن خلال ذويهم فهي كثيرة - حيث يوجد للوزارة موقع الكتروني على شبكة المعلومات، وكذلك تم ربط شبكة العدالة المعلوماتية بباقي الشبكات المعلوماتية للقطاعات الحكومية وذلك كله يمكن ذوي الإعاقة وذويهم من الوقوف على المعلومات التي تهمهم، كما يمكنهم التراسل وتبادل الوثائق مع قطاعات مرفق العدالة وبخاصة محاكم المملكة جميعها.

حيث يمكن للمعاق وذوية معرفة كيفية رفع القضايا والإجراءات المطلوبة بدءاً من تقديم طلب رفع دعوى جديدة إلى أن تقيّد صحيفة الدعوى بالفعل حيث أن جميع النماذج اللازمة موجودة على الحاسب، وتلك إحدى الخدمات المقدمة من وزارة العدل والشؤون الإسلامية... وليس من شك في أن هذه الخدمة هي أبلغ تعبير عن التواصل مع ذوي الإعاقة وغيرهم في مجال التقاضي.



كما أن الوزارة قدمت خدمة الإستعلام عن القضايا إلكترونياً وقدمت كذلك خدمة إصدار الفرائض والهبات الشرعية حيث يمكن للمعاق سمعياً وذويه طلب نسخة طبق الأصل منها عن طريق بوابة الحكومة الإلكترونية.. وجميع الطلبات تصدرها الوزارة مجاناً للرافعين في الحصول عليها.

وعوداً على بدء فإنني أكرر شكري لكم سعادة العضو الموقرة الأستاذة منيرة عيسى بن هندي عضو مجلس الشورى الموقر على سؤالكم الحيوي الذي إلى جانب أنه يعكس مدى اهتمامكم بفئة من مواطني المملكة أمر شرعنا الحنيف وتشريعنا البحريني بالأهتمام بها، فإنه كان دافعاً إضافياً لنا في نيتنا بتوظيف أحد المختصين المؤهلين في "لغة الإشارة" ليكون دائم التواجد في الوزارة لمساعدة ذوي الإعاقة السمعية لدى مراجعتهم إدارات الوزارة وأقسامها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية

